

محضر اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي

لشركة رأس الخيمة العقارية المنعقد يوم السبت الموافق ١٧ مارس ٢٠١٨

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة اجتماعها الثاني في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٧ مارس ٢٠١٨ في فندق ومنتجع هيلتون دبل تري - جزيرة المرجان - برأس الخيمة، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول الذي عقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٨ وفقاً لنص المادة ١٨٣ من قانون الشركات التجارية الاتحادي.

وقد ترأس الاجتماع معالي رئيس مجلس الإدارة السيد/ محمد حسن عمران، وحضرها من مجلس الإدارة كل من السادة:

السيد/ عبد العزيز عبد الله الزعابي نائب رئيس المجلس

السيد/ محمد سلطان القاضي العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي

الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي

الشيخ/ طارق أحمد حميد القاسمي

الدكتور/ محمد المحرزي

الدكتور/ مصطفى الشرياني

السيد/ محمد رقيط

وقد حضر الاجتماع السيد/ أحمد سعيد النقبى ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع

كما حضر الاجتماع السيد/ كلوفيس كرم عن شركة ديلويت آند توش مدققي حسابات الشركة

كما حضر الاجتماع السيد/ سالم الجندي و معتر القاضي عن بنك أبو ظبي الأول

وانضم للاجتماع السيد/ أحمد المساح ممثلاً عن الدائرة الاقتصادية

وقد بلغ نصاب حضور الاجتماع 55.8967% وهو يمثل نسبة 5.3075% بالأصالة و 50.5893% بالوكالة

قام السيد رئيس مجلس الإدارة، رئيس الجمعية العمومية بالترحيب بالحضور نيابة عن مجلس الإدارة، واقترح تعيين المستشار القانوني د. أحمد حسام الدين الصغير مقررراً للاجتماع، والسادة/ بنك أبو ظبي الوطني جامعاً للأصوات وقد وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على هذا الاقتراح.



استعرض معالي السيد/ محمد حسن عمران رئيس الجمعية العمومية جدول الاجتماع الآتي:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١

قام معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية العمومية بتلاوة التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاطات الشركة وعن مركزها المالي للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١.

وسأل أحد السادة المساهمين عن التوقعات بالنسبة لسعر السهم خلال الفترة القادمة، وعمّا إذا كانت الشركة ستلقى رواجاً في المبيعات أم لا، وأفاد معالي/ محمد حسن عمران رئيس مجلس الإدارة أن هذه المسألة تتوقف على ظروف السوق، وأن الشركة تبذل ما في وسعها لتحافظ على مركزها المالي مستقراً أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها.

كما سأل أحد السادة المساهمين عن مدى إمكانية تخفيض أسعار الوحدات، أو تقسيط الثمن حتى يكون هناك رواجاً، فأفاد سعادة/ محمد سلطان القاضي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي أن الشركة بالفعل بدأت في تبني ذلك التوجه.

وبعد المناقشة تمت الموافقة على البند المذكور

٢- سماع تقرير مدققي الحسابات حول المركز المالي للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

قام المدقق الخارجي بتلاوة تقريره بشأن البيانات المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٧/١٢/٣١، حيث أفاد أن شركة رأس الخيمة العقارية قد اعتمدت أحدث المعايير الدولية في شأن تدقيق الحسابات ومن ثم أصبح التقرير أكثر شمولية عن المركز المالي للشركة، كما أفاد أن شركة رأس الخيمة العقارية تمسك بفاتر منتظمة وأنه لم ترتكب شركة رأس الخيمة العقارية أية مخالفات للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ أو النظام الأساسي للشركة خلال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

وبعد المناقشة تمت الموافقة على البند المذكور

٣- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١:

سأل أحد المساهمين عن كيفية انخفاض تكلفة المبيعات في الربع الأخير عما سبق فأفاد مدقق الحسابات أن التكلفة يتم مراجعتها بنهاية العام وهذا إجراء عادي عند استلام الفواتير النهائية من المقاولين، وأنه اعتباراً من ٢٠١٨/١/١ قامت الشركة باعتماد معايير المحاسبة الدولية IFRS9 والتي تجري الشركة حالياً دراسة لأثرها على الميزانية.

كما سأل أحد السادة المساهمين أن القيمة الدفترية للأسهم أعلى من القيمة السوقية لها، واقترح أن تقوم الشركة بشراء أسهمها، وأفاد معالي رئيس المجلس أنه من الأفضل توجيه السيولة نحو المشاريع التي تدر عائد على الشركة في ظل نشاطها الرئيسي وأن شراء الشركة لأسهمها من شأنه تجميد السيولة ويترتب عليه عرقلة المشاريع.

وبعد المناقشة تمت الموافقة على البند المذكور

٤- النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة ٥% من رأس المال

للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

طلب المساهمون رفع نسبة توزيع الأرباح من ٥% إلى نسبة أعلى كون أرباح الشركة جيدة ولا توجد ديون كبيرة على الشركة.



أوضح معالي رئيس الجمعية أن الشركة تحتاج إلي ميزانية كبيرة حتى تنهض بالمشروعات المزمع القيام بها خلال عام ٢٠١٨، وأن زيادة النسبة له تأثير مباشر على السيولة النقدية في ظل ما قامت به الشركة من قروض بنحو مليار وسبعمائة مليون درهم اللازمة للنهوض بمشاريعها، مما قد يترتب عليه عرقلة المشاريع القائمة، وأضاف أن الشركة قامت بتوزيع ما يزيد علي ٥٠% من رأس مالها كإرباح سنوية حتى تاريخه، وعليه فإن التوجه نحو تخفيض توزيع نسبة الأرباح على المساهمين هو بالنتيجة لصالحهم ويساعد الشركة في تنفيذ المشاريع التي سيكون لها عائد أفضل على المساهمين خلال السنوات القادمة، وأنه يخشى أنه قد يكون هناك ضرر للمساهمين إذا زادت النسبة عن ذلك.

وبعد مناقشة مستفيضة تمت الموافقة على توزيع نسبة ٦% من رأس مال الشركة أرباحا نقدية على المساهمين بواقع ٦ فلس للسهم.

٥- النظر في مقترح مجلس الإدارة بخصوص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

أوضح معالي رئيس الاجتماع أنه وبموجب القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية يجب ألا تزيد مكافأة مجلس الإدارة عن ١٠% من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاك والاحتياطي كما هو منصوص عليه في قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعليه فإن مجلس الإدارة اقترح توزيع صافي مبلغ إجمالي ٥,٢٦٣,٠٠٠ درهم كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠١٧.

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٧- إبراء ذمة مدققي الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٨- تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨ وتحديد أتعابهم:

اطلع السادة المساهمون على العروض المقدمة من شركات التدقيق للقيام بتدقيق السنة المالية ٢٠١٨، وقد تمت الموافقة من الجمعية العمومية بالإجماع على تعيين السادة شركة "ديلويت أند توش" كمراجعين لحسابات الشركة عن العام ٢٠١٨ وحددت أتعابهم بمبلغ مقداره ٢٧٥,٠٠٠ درهم.

٩- انتخاب السادة أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة:

اقترح معالي رئيس المجلس تشكيل لجنة للإشراف على انتخابات مجلس الإدارة، تتكون من السيد/ أحمد سعيد النقبي - ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع، السيد/ معتز القاضي ممثل بنك ابو ظبي الوطني جامع الأصوات، والسيد/ كلوفيس كرم من شركة ديلويت - مدقق الحسابات، والدكتور/ أحمد حسام الصغير مقرر الاجتماع.



قامت اللجنة المشكلة للإشراف على إجراءات انتخابات السادة/ أعضاء مجلس الإدارة بفرز الأصوات، وعد بطاقات التصويت وعدد المساهمين الذين أدلوا بأصواتهم وتم إعداد تقرير يتضمن عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، وبعد أن قامت اللجنة بإعادة عد الأصوات تم التوقيع على التقرير الخاص بذلك.

أثناء عمل اللجنة أهدى الدكتور/ محمد عبد الله المحرزي تحفظاً بشأن كيفية حساب الأصوات باعتبار أنه قد حصل على توكيل من السيد/ أحمد خلف أحمد العتيبة منذ شهر باعتباره نائباً عن والده في الموجود المغرب. وإذا به يفاجأ أثناء تقديم التوكيلات إلى بنك أبو ظبي الأول أن الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي لديه نماذج توكيلات بنفس الأسماء. كما أفاد أن البنك قام بالاتصال بالأصيل للتأكد من صحة الإرادة بالتوكيل، وأن الوكيل أعطى أصواته إلى الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي.

وبعرض التحفظ على اللجنة تبين عدم جدوى الشكوى، باعتبار أن العبرة في هذا الأمر بإرادة الأصيل، وأن مسألة توجيه الموكل في التصويت بالهاتف هي مسألة خارجة عن اختصاص اللجنة باعتبار أن التوكيل المقدم من الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي توكيل سليم.

قام السيد/ معتز القاضي من بنك أبو ظبي الأول بتلاوة التقرير والذي جاء فيه فوز كل من السادة الآتي أسماؤهم:

- ١- السيد/ محمد أحمد رقيط
- ٢- السيد/ محمد حسن عمران
- ٣- السيد/ محمد سلطان القاضي
- ٤- السيد/ عبد العزيز عبد الله الزعابي
- ٥- السيد/ نواف غباش أحمد المري
- ٦- الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي
- ٧- السيد/ سميح أنسي سلويرس
- ٨- الشيخ/ طارق بن حميد القاسمي
- ٩- د. محمد عبد الله المحرزي (مقدم التحفظ)

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الخامسة مساءً يوم السبت الموافق ١٧ مارس ٢٠١٨

يكون الموقعون على المحضر مسئولين عن صحة البيانات الواردة فيه



جامع الأصوات

بنك أبو ظبي الأول

مدقق الحسابات

[Signature]

ديلويت أند توش



مقرر الاجتماع

[Signature]

د. أحمد حسام الصغير



رئيس الاجتماع

[Signature]

محمد حسن عمران